

Distr.: General
4 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يُنتهك الأمن البشري للشعب الفلسطيني كل يوم على يد إسرائيل إذ هي تستمر في ما تمارسه ضد هذا الشعب من عنف وإرهاب، وتقتل المدنيين وتلحق بهم الإصابات والتشوهات والصدمات، في انتهاك سافر لجميع قواعد ومبادئ القانون الدولي وتجرّد من أي حسّ إنساني.

ولا أحد في مأمن، سواء أكان رجلاً أم امرأة أم طفلاً، حيث يُستهدف المدنيون الفلسطينيون من الجنود الإسرائيليين ومليشيات المستوطنين الإسرائيليين، في تنفيذ لخطط وأوامر الحكومة الإسرائيلية التي تمارس منذ عقود سياسة قائمة على الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان المكفولة لشعبنا، في تعمد للإيذاء والانتقاص من الوجود الفلسطيني ومن إصرار الفلسطينيين على مقاومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري.

ومنذ رسالتي السابقة، ارتكبت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما لا يُحصى من تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، بما في ذلك قتل المدنيين خارج نطاق القضاء. وقد ازدادت أعداد الأبرياء الذين شُيعت جثامينهم والأسر المكومة لفقد أبنائهم، ومن بينهم أطفال، على يد مستعمر فاقد للوازع الأخلاقي ينتهك قدسية حياة الإنسان كل يوم.

وبيوم أمس، 12 كانون الأول/ديسمبر، أصبحت فتاة فلسطينية آخر ضحايا وحشية إسرائيل. فقد قُتل جنى مجدي زكارنة، البالغة من العمر 16 عاماً، على يد قناص إسرائيلي خلال غارة عسكرية أخرى على مدينة جنين ومخيم اللاجئين الموجود بها. فعندما صعدت جنى إلى سطح منزلها للبحث عن قطتها، قُتل بأربع رصاصات أصابتها في الرأس والوجه والصدر، أطلقها جندي إسرائيلي آخر من



المتعطين للدماء الذين نُقِنوا ثقافة الكراهية والإفلات من العقاب. وعندما صعدت أسرة جنى إلى السطح للبحث عنها، صدمها مشهد ابنتها وهي جثة هامة مزقها الرصاص، وعصفت بها فاجعة مقتلها.

ويذكرنا قتل جنى بهذه الطريقة الأشبه بالاعتقال بمقتل شيرين أبو عاقلة، الصحفية الفلسطينية الأمريكية، على يد القنصاة الإسرائيلية، وبمقتل كثيرين آخرين ممن سبقوها. وعلاوة على ذلك، فكما حدث في حالة شيرين، حاولت إسرائيل فوراً، كما بات معتاداً منها، التتصل من المسؤولية عن هذه الجريمة والتهرب من المساءلة. ولا يجوز لأحد قبول هذه التبريرات الجوفاء من جانب السلطة القائمة بالاحتلال التي قتلت قواتها أكثر من 52 طفلاً فلسطينياً هذا العام وحده في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، من ضمن أكثر من 215 فلسطينياً قتلوا في عام 2022، ومن بينهم 17 امرأة.

وكان من بين الأطفال الذين قُتلوا ضياء محمد الريماوي، وهو صبي في الخامسة عشرة قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية في 8 كانون الأول/ديسمبر عندما فتح الجنود النار على مجموعة من الأطفال بالقرب من بلدة عابود، شمال غرب رام الله. وقُتل الطفل ضياء بينما أصيب ثلاثة أطفال آخرين بجروح، وأحدهم لا يزال في حالة حرجة. وكان ضياء والأطفال الآخرون الذين أصيبوا في هذا الهجوم الإسرائيلي من بلدة بيت ريما المجاورة، ليُضاف حزن جديد إلى أحزان أسر البلدة المكلومة لفقدان فتيين شقيقين قُتلا مؤخراً على يد الجنود الإسرائيليين.

ومن بين من قتلوا في الآونة الأخيرة أيضاً ثلاثة رجال فلسطينيين، من بينهم شابان، قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال هجوم على مخيم جنين للاجئين في 8 كانون الأول/ديسمبر. والرجال الثلاثة هم صدقي زكارنة، 29 عاماً؛ وطارق الدمج، 29 عاماً؛ وعطا شلبي، 46 عاماً، الذين أُطلق النار عليهم من مسافة قريبة على أيدي جنود إسرائيليين ممن أغاروا على مدينة جنين ومخيم اللاجئين الموجود بها في اجتياح واسع النطاق قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلية مجدداً. وأصيب بجروح في الهجوم الإسرائيلي ما لا يقل عن 10 فلسطينيين آخرين، كما جرى استهداف موظفين طبيين عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على سيارة إسعاف كانت تحاول تقديم المساعدة.

وإن هذا الواقع المروّع ليس سوى دليل آخر على ضرورة توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني بشكل عاجل لإنقاذ أرواح البشر ودرء حدوث مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي فإننا نكرر النداءات التي دأبت القيادة الفلسطينية على توجيهها من أجل حماية الشعب الفلسطيني من الاعتداءات التي تقوم بها إسرائيل وقوات الاحتلال التابعة لها وجيشها ومستوطنوها. ونهيب مرة أخرى بمجلس الأمن إلى التحرك الفوري لتنفيذ قراراته ذات الصلة، بما فيها القرار 904 (1994) الذي دعا بوضوح إلى حماية الشعب الفلسطيني، وإلى نزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لمحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما تمارسه من عنف وإرهاب مستمرين أفضيا إلى مقتل وإصابة الكثير من الأبرياء. وبينما تواصل إسرائيل استخدام سلاحها ضد المدنيين العزل الذين لا يملكون وسيلة للدفاع عن أنفسهم، بمن في ذلك الأطفال، يجب أن تشمل المساءلة إجراءات تتخذ في المحاكم الدولية والوطنية على السواء، إلى جانب فرض حظر على توريد الأسلحة. فلا يمكن تبرير بيع الأسلحة لإسرائيل لتسهيل اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، ندعو الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى إضافة إسرائيل إلى قائمة البلدان التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. فهذه القائمة هي إحدى الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لحماية الأطفال وتعزيز المساءلة وردع الجرائم المرتكبة ضدهم، على نحو ما يفرضه القانون الدولي، ولا ينبغي أن يكون هناك أي تردد في استخدامها في هذه الحالة. وقد آن الأوان لإضافة قوات الاحتلال الإسرائيلية وميليشيات المستوطنين الإسرائيليين إلى هذه القائمة التي تضم الجهات المعروفة عنها ارتكاب مثل هذه الانتهاكات، وأن الأوان كذلك لتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن جميع جرائمها ضد الأطفال الفلسطينيين.

لقد آن الأوان لوقف الاستثناءات وتوضيح أن إسرائيل سوف تحاسب على استخفافها الصارخ بأرواح الفلسطينيين وإزديادها للقانون الدولي، وتوضيح أنها سوف تتكبد كلفة باهظة لانتهاكاتها لحقوق الإنسان وارتكابها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وستصبح البيانات المبدئية التي تدين جرائم إسرائيل وإفلاتها من العقاب حبرا على ورق إذا لم تدعمها إجراءات ملموسة متوافقة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي.

وبالتالي، فإننا نكرر نداءتنا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للتحرك بشكل عاجل للتصدي للخطر الذي يهدد مستقبل وحيات ملايين الأشخاص. ونحن ندعو إلى اتخاذ جميع التدابير السياسية والقانونية المشروعة لمواجهة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري المطبق ضد الشعب الفلسطيني، والسعي إلى تحقيق المساءلة والوقف النهائي لهذا الظلم الفادح المرتكب ضد الشعب الفلسطيني، ذلك الشعب الذي لن يتخلى أبدا عن حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة والحق في تقرير المصير والحرية، التي هي شرط أساسي لإحلال سلام حقيقي عادل وأمن دائم.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 771 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/ES-10/919-S/2022/905)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم